حسن الأداء الصّرفي في الاستعمال اللغوي

م. م. إحسان فؤاد عبّاس
جامعة القادسيّة / كليّة التربية

ملخص البحث:

((والمجاز متى كثر استعماله كان حقيقة عرفا))[1] قالها ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) قديماً، واليوم هي اقتصاد للجهد اللغوي المبذول في الطاقات التوليديَّة للمعجم العربي، ولاسيما في التّوسع الدّلالي بوساطة المجاز وسيلة التوليد اللغوي الخلّاقة.

إذ تُمثِّل هذه الدّراسة تطبيقاً لمبادئ نظريَّة رصدتْ من خلالها صيغ اللغة (فَاْعَلَ، مُفَاْعَلَة، فُعَالَة) من بين أخواتهنّ – إنموذجاً تمثيلياً – لبيان معناها الأصلي للمشاركة، و بالمجاز، و آلياته من: (الاستعمال، والتّداول، والقرينة، و السياق) من تغيير هذا المعنى بحسب الحاجات التّعبيريَّة، وهو توسّع دلالي لا يُفجِر بناء الكلمة ــ كما سنرى في البحث ــ ؛ بل يُضمّنها معاني جديدة متفرّعة عن معناها الأوّل من دون تغير مادتها، أيْ: إنَّه يمكن إعادة استعمال صيغ مأخوذة من متن اللغة للتعبير عن المعاني المستجدّة من دون إرهاق النّظام الاشتقاقي الذي يتعذّر عليه ابتداع صوغٍ صرفيّ جديدٍ لكلِّ معنىً طارئ لمحدوديّة أوزانه قبالة ما يُحتاج إليه.

لهذا قام البحث على: (أنظمة التّوليد)ماراً بـ(الاشتقاق) الذي يُوصل إلى حاجة المستعمل، و من بعدها الصيغ التي اخترتها لبيان ما للمجاز من أثر في تغيير الدّلالة المحتاج إليها نتيجة التطور الهائل في مندوحة العلوم، والثورة التقنيّة (التكنولوجيا)، مع تعقّد المفاهيم، و المسمّيات المستحدثة في عصرنا، حتّى صار البحثُ قائماً على دراسة صرفيّة دلاليّة تُثبت الوضع الأصلي للبنيّة، و أثر الاستعمال في تطوّر الصيغ لمعنى، مع وجود معانٍ أُخر إغناءً للغة بطرائقها، ثُمَّ إغنائها المتكلّم باللغة.

البحث

إنّ الإجادة في علوم اللغة لها محاسنها، وفضائلها؛و منه الصّرف، أو التّصريف القائمة على البناء المنظَّم تنظيماً نادراً يعكس واقع نتائجه المستندة إلى: أبنية قياس، و عمليات موازنة جعلتْ هذا التّنظيم أكثر صرامةً لطرائق البناء الصّرفي؛ بل اللغوي[2].

فالوحدة الصّرفيَّة (الجذر) المنتسب إليها المعنى المعجمي تُمثِّل قالباً حصيناً، لا ينفك إلّا بالاشتقاق الساعي وراء حصر الأبنية الصّرفيّة للأسماء في سمت ردّها إلى أصول: (ثُنائيَّة، أو ثُلاثيَّة)؛ كما يُفعل بأسماء المعاني، وبأسماء الأفعال[3]؛ لذا يجر الأخذ في الحسبان عند دراسة ظاهرةٍ معجميّةٍ – و لاسيما في مستوى الصّرف – من بين أخواتها اللسانيّات أنْ تخضع لسُنَّة التّحوّل، والارتقاء، مع ما يُصاحبه من انحرافٍ عن مقاييس اللغة، و تأصيلاتها الأخر من الشّذوذ عن الأسس اللغويّة: (الصّرفيّة، أو النّحويّة)[4]؛ لأنَّ اللكسيمات: (الوحدات المعجميَّة وظيفتها تُستنفذ في خدمة بناء الصّيغ)[5]. داخل المدوَّنة النّحويَّة بمستوياتها المعرفيَّة، وهو ما يُفسِّر

لنا اختلاف الصيغ، أو الأبنيّة الصَّرفيّة في تطورها العربي من حيثُ: خصوبتها، وطاقاتها التَّوليديَّة، وما يتبعها من التَّدرج في الدّلالة من: (العام إلى الخاص)، والعكس واقعٌ أيضاً، أو الانتقال من الحقيقة إلى المجاز.

كلُّ ذلك دفعني لدراسة طائفةٍ من هذه الصّيغ، وما يجري فيها، وعليها من تغييرٍ معنويٍّ بعدّها أكثر فاعليّة في التَّوليد المعجمي، والإشارة إلى تطوّرها الصَّرفي في اللغة العربيّة.

و لمّا كان هذا الضَّرب من التَّوليد المعجمي معتمداً(أشدَّ الاعتماد)على استغلال الطاقات التَّصريفيَّة في اللغة، و المدروسة ــ غالباً ــ ضمن الاشتقاق، لذا سأقف عند المفاهيم الآتية:

١. أنظمة التَّوليد:

يُمكن القول بأنَّ التَّوليد المعجمي لا يقوم على الارتجال في وظيفته؛بل يقوم على طرائق أساسيّة متكاملة قِوامها بإيجاز:

أ. النِّظام الصَّرفي:

مدخله دراسة الصّوت المجتمع، مع أقرانه في خلق البُنى، والصّيغ. فهو يمنح التَّوليدَ ألفاظاً جديدةً عن طريق الاستعمال من: الأبنية، والصّيغ الصَّرفيّة المتواجدة في اللغة ؛ إمّا بدلالاتها الوضعيَّة، أو عن توسيع تلك الدّلالات بوساطة المجاز، أو ما يُعينه من أساليب التحوّل الدّلالي المتبوع بتغيير معنى المادَّة الموضوعة بالأصل، وكذا مبناها[٦] و هو ما أطلق عليه اللغويون، والنّحويون بـ(الاشتقاق الصَّغير) الذي لا يتعدّى الكلمات المتناسبة في: (اللفظ، و المعنى)، مع ترتيب الحروف[٧]؛ إذ: ((ليس لنا اليوم أنْ نخترع، ولا أنْ نقولَ غير ما قالوه، ولا أنْ نقيسَ قياساً لم يقيسوه ؛لأنَّ في ذلك فساد اللغة، وبطلان حقائقها))[٨] في الجانبين: النَّظريّ، والتّطبيقي، فغدا ممتدّاً هذا النِّظام مكوّناً سلاسلَ أخر تُدعى بـ: (النِّظام التَّركيبي) المعروف في الدَّرس الحديث بالمنهج التَّوليدي –البُنى العميقة –.[٩]

ب. النِّظام التَّركيبي:

في هذا النِّظام هناك مناهج دراسيّة عدَّة توغَّلتْ في رسم ملامحه بوضوحٍ ؛حتَّى كُتبَتْ فيه دراساتٌ كثيرة، و نلمس فيه التَّركيب الذي يتكوَّن من صفٍّ الكلمات ضمن إطارٍ معيّن، ومنها ما يُعرف بالمنهج: (التَّحويلي، أو الوصفي، أو التَّوليدي، أو...)[١٠]. وكلّها تصبُّ في غاية البحث، وهي غاية واحدة تتمثَّلُ بوجود الوحدات المعجمية المولّدة ضمن هذه المركبات بوساطة الإضافة بينها، أو النَّعت ؛لتعطي معاني أُخر تختصُّ عن غيرها بالتَّراكيب الاسميّة لا الفعليَّة كما لو قلنا: ((القمرُ منيرٌ)) دالّين على المخلوق المتوهّج بأشعَّة الشّمس، و لو قلنا ــ ناعتين: ((القمر الاصطناعي))؛ ليكون آلةً كاشفةً في استعمالاتنا هذا النِّظام ليوصلنا إلى نظام المعنى، أو النِّظام الدّلالي.

ت. النِّظام الدّلالي:

المسحةُ التي فيه على نمطين:

الأول: المعنى الحقيقي، وهو ما خلا من المجاز.

الآخر: يختصُّ بطرائق استعمال المجاز بأنواعه من: (الاستعارة، المجاز المرسل، المجاز الحكمي، أو ما يُعرف بالمعاوضة)[١١]، و يمكن إضمام غيرها لها ممَّا حدّه الأصوليّون بـ: ((العام، الخاص، و المطلق، و المقيَّد))[١٢].

بهذه الأنواع من المستويات نحصل في الدَّرس اللغوي على أخصب طرائق التَّوليد ؛ لأنَّه لا يتقيَّد

بقيود الأوزان الصَّرفيّة الموصوفة بالمحدوديّة في القدرة التّوليديّة لما جاء عن العرب مقنّناً، و ما خرج عنه صار شذوذاً[١٣].

بهذا النِّظام التّوليدي الكامل: ((النِّظام الصَّرفي، والتّركيبيّ، و الدّلالي)) نستطيع أنْ نقف على أعتاب مفهوم الاشتقاق لنصل من خلاله لأثر الاستعمال، وعلو كعبه على الوضع في البنية العربيّة ؛ ولاسيما في صيغ: (فَاْعَلَ، مُفَاْعَلَة، فُعَالَة).

٢. مفهوم الاشتقاق:

كثُرتْ حدوده قديماً، وحديثاً[١٤] وأرى أنسبها ما نقله السّيوطي (ت: ٩١١هـ): ((الاشتقاق أخذ صيغة من أُخرى، مع اتفاقهما معنىً، ومادّةً أصليّة، وهيئة تركيبٍ لها، ليدلَّ بالثّانية على معنى الأصل بزيادةٍ مفيدة))[١٥]. وقد وافق المحدثون القُدماءَ في ذلك حينما حدُّوه بـ: ((أخذ لفظٍ من آخر آصلَ منه ليشترك معه في الأحرف الأصول، و ترتيبها))[١٦].

فآليّة الاشتقاق في مفهوم القُدماء، والمحدثين على حدٍّ سواءٍ[١٧]، و اختلافهم يكمن في أصل المشتقات التي يتبعها في دراسة تطوّر مفردات اللغة بمبناها، ومعناها. فالبصريّون يرونَ الأصلَ المصدر، والمشتقّ منه غيره، والكوفيّون يرونَ الأصلَ الفعل، والمشتقّ منه غيره[١٨]و هو خلاف ما تناقلته كتب: النّحو، والصَّرف قديماً، وسار على سمتهم ــ في ذلك ــ المحدثون[١٩]. فبعض المصادر مثلاً: (هي من أسماء المعاني) تتحوّل من الدّلالة المركزيّة على (الحدث) إلى الدّلالة الهامشيّة على (موضوع الحدث)، أي: من المعنى المجرّد إلى المعنى الحسّي[٢٠]من مثل: (قَوْل) مصدر الفعل(قَوَلَ، قَالَ ــ بالإعلال ــ) الدّال في مصدريّته على موضوع النّطق، وفي الفعل على حدث النّطق، و كذا الحال في: (بَيْع) الدّال على الشيء المباع، و هو السّلعة؛ لكنّه(بَاْع) دلّ على حدث عمليّة البيع، فهو الأسبق ؛ لهذا ليست الأسماء هي أصل المشتقات بالجملة.

لهذا يصير الاشتقاق في اللغة العربيّة، وغيرها من السّاميّات ــ في الغالب ــ منطلقاً من جذرٍ ثُلاثي الصّوامت (فعل) في الوضع. و الذي يبدو لي أنّ الاختلاف في بيان أصل المشتقّات يرجع إلى بعض إجراءات الدّرس القديم في الألسنيّة الخاصّة بأهل اللغة (أتوقيفيّة أم اصطلاحيّة؟) و هو الذي دفع د. عبد الصّبور شاهين لحدّ الاشتقاق بـ: ((صوغ كلمةٍ فرعيّةٍ من كلمةٍ أصليّة على أساس قياسٍ فرعيّ كاشتقاق الصّفات، و أسماء الزّمان، والمكان، ونحوها... و بناء على هذا يصبح المصدر، والفعل الماضي كلاهما صوراً اشتقاقيّة لا أصلاً اشتقاقيّاً كما هو عند القدماء))[٢١].

أمّا في الاستعمال، فإنّه يُفيد معنىً عامّاً مشتركاً بين عدد المفردات التي تتفرّع منه في الاستعمال، ثُمّ بعد ذلك تُلحق به الزوائد لتخصيص المعنى المراد منه بـ: (العام، و الخاص، و المطلق، والمقيّد) بوساطة الحركات، و إشباعها. قال ابن جنّي: ((و سبب ذلك أنّ الحركة حرف صغير، ألا ترى أنّ من متقدّمي القوم مَنْ كان يُسمّي الضمّة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والفتحة الألف الصّغيرة. و يُؤكّد ذلك عندك أنّك متى أشبعتَ، و مطلتَ الحركةَ أنشأتَ بعدها حرفاً من جنسها))[٢٢]، أو بتضعيف أحد الصّوامت الأصليّة كما يحدث في: ((فَعَلَ، فَعَّلَ، فَاْعَلَ،...))[٢٣].

وهكذا تتكوّن مفردات اللغة العربيّة، وتتنامى متفرّعةً عن أصولٍ ثلاثيّة الصّوامت تُصاغ وفاق

هيكلٍ صرفيٍّ مطَّردِ الدَّلالة في الغالب، لا يُحاد عنها[٢٤]. ومنه يمكن تقسيم المشتقات على نمطين:

الأوّل: النَّسق الصَّرفي المتَّسم بالقياسيّة.

الآخر: النَّسق الصّرفي المتَّسم بالمعجميَّة.

أمَّا الأوّل فقد جالت فيه كتبُ الصَّرف كثيراً بأنظمتها النَّظريَّة المضبوطة بحدود الحفظ، والتَّطبيق فيها[٢٥]، وأخرجت في ذاته فئتين: فئة تقليديّة رتيبة تُلتزم التزاماً؛ حتَّى في صيغها الملحقات، و أخرى تجريديّة تكون بالمشتقات المزيدات.

والآخر(المتَّسم بالمعجميَّة)، فمدار القول، والبحث، والنّظر فيه على طرفين:

أحدهما: أنَّها تفتح الباب واسعاً أمام المتكلّم في توليد عددٍ غير محدودٍ من المعاني المستفاد منها في الجمل، وهو جانبٌ إبداعيّ غير محدودٍ في اللغة ؛ لأنَّه يُمثِّل نظماً: ((يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض وليس هو النّظم الذي معناه ضمّ الشيء إلى الشيء كيف جاء، واتّفق))[٢٦]، فتنقل دلالة اللفظ من: ((المعنى الذي وُضِعَ له إلى معنىً جديدٍ لعلاقةٍ مسوّغة))[٢٧]. هي مقصدُ المتكلّم.

و الآخر: وظيفة هذه البُنى في الأصل العلم الكافي للتفسير الصَّوتي ــ ولاسيما فيما يخصُّ السياق ــ ؛إلَّا انَّها تُسهم، ولو بشكلٍ محدودٍ في التَّفسير الدَّلالي، فالقواعد المعجميّة يتلخّص إسهامها في إيضاح المفردات المعجميَّة، ووظائفها الدَّلاليّة الدَّاخليّة في روابط بين القواعد الصَّوتيَّة، والصَّرفيّة، والتَّركيبيَّة، والدَّلاليَّة، فالمعجميَّة حتَّى تُثبت التَّركيب الصَّحيح.

يتوضّح هذا المراد الذي يقوم عليه البحث بدراسة (فَاْعَل، ومصدرها مُفَاْعَلَة، و فُعَالَة) بين القواعد، والاستعمال.

٣. (فَاْعَل، مُفَاْعَلَة) في العربيّة.

هما صيغتان الأولى منهما أصل، و الأخرى مساهمة معها في المعنى. أمَّا الأولى (فَاْعَلَ) فهي صيغة مزيدة بحرفٍ واحدٍ[٢٨]، يُعرف باستطالة الحرف الصَّائت المتوسّط بين فاء الفعل، و عينه؛ لأنَّه مشتق من المشدَّد(فَعَّلَ)بتعويض مدّ الحركة عند الحرف بعدها[٢٩]؛إذ قال سيبويه(ت: ١٨٠هـ): ((و أمَّا الألف فتلحق ثانيةً، أو يكون الحرف على (فَاْعِل) في الاسم، و الصّفة فالأسماء نحو: كَاْهِل... و الصّفة نحو: ضَارِب... فيكون(فَاْعَلَ) نحو: طَابَقَ، وخَاْتَمَ))[٣٠]. و هو تغيير صوتي يُكسب المادَّة الأصليَّة(فَعَلَ)معاني عدَّة:

***المعنى الأوّل: المشاركة.**

وهو المعنى الذي تعارف عليه النُّحَاة، و الصرفيُّون، قال سيبويه فيه: ((اعلم أنَّكَ إذا قلت: فَاْعَلْتُهُ، فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منْكَ إليه حين قلت: فَاْعَلْتُهُ، ومثل ذلك: ضَارَبْتُهُ، وفَارَقْتُهُ، و كَارَمْتُهُ، و عَازَّى، وعَازَزْتُهُ، وخَاْصَمَنِي و خَاْصَمْتُهُ فإذا كنتَ أنت فعلت قلت: كَارَمَنِي، فكَرَمْتُهُ))[٣١].

ولمشاركة فيه تكون بين اثنين، أو أكثر، أحدهم يكون فاعلاً مشاركاً للمفعول به في حكم الحدث كما يُشاركه المفعول به أيضاً فأصل الفعل(ضَرَبَ) أنَّه يقع من واحد لمَنْ قامَ به، وآخر مستقبل للحدث ؛ لكنَّنا مع (ضَارَبَ) ــ المتقدّم في نصّ سيبويه ــ فإنَّ الضَّرب وقع من اثنين، أي: يكون من: الفاعل مرّة، والمفعول في مرّةٍ أُخرى بتبادل المواقع في الحدث؛ و لاسيما في المعنى[32]، ومنه الفعل(قَاْتَلَ) ــ تمثيلاً ــ في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ

ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ۖ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ ۖ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ ۚ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٣٠﴾﴾[٣٣]. فالجملة مع دُعائيّتها تتكوّن من: (فعل، و مفعول به مقدّم، و فاعل مؤخّر، و في حدثه القتال يقع بين طرفين: (الله جلّ جلاله، والمنافقين)، ومنه قوله تعالى: ﴿۞ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ۚ وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ ٱخْلُفْنِى فِى قَوْمِى وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿١٤٢﴾﴾[٣٤]

قال ثعلب(ت: ٢٩١هـ): ((وَعدنا يكون من واحد، و(وَأعدنا) من اثنين و يقال: وعدته خيراً و شرّاً، و إذا لم يذكر الخير و لا الشّر قيل في معنى الخير: وعدتُه، وفي الشّر، وعدته. وفي بعض اللغات أوْعدته بالشّر...))[٣٥]و منه أيضاً قولنا في الدّعاء: (عَافَاك الله)، أي: أعفاك، وعافيتَ فلاناً[٣٦]، وهو يعني وجود أمرين:

أحدهما: صريح، وهو مشارِك (بكسر الراء) في حدث الفعل.

آخرهما: معنوي، وهو مشارَك (بفتح الراء) في حدث الفعل. فالمكسور(فاعِل)، والمفتوح(مفعول)، وقد يُوقع المعنى العكسَ في ذلك، وهو ما يُطلق عليه عند بعض المحدثين(المدافعة، أو المغالبة)[٣٧] التي حدُّها وجود المقاومة من الذي يُريد أن يقع عليه الفعل، وموضوعه شريك في تحقيق الحدث الفعلي، أي: وجود مانع جُزئي لوقوعه عليه، كما في قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ۖ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ ۖ فَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَأُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأُوذُوا۟ فِى سَبِيلِى وَقَٰتَلُوا۟ وَقُتِلُوا۟ لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلثَّوَابِ ﴿١٩٥﴾﴾[٣٨] فقد اشتملت الآية على حقيقة (قَاتَلَ) الدّالة على المشاركة بين: المُشارِك (المُخْرِجِيْنَ)، والمُشَارَك (المُخْرَجِيْنَ) في فعل القتل لأحدهما الآخر، فتعيَّن بذلك إصابة الهدف، وهو الإجهاز على الضدّ، أو التخطئة في المشاركة التي تُفيد معنى المُدافعة، وهو الأصل في المشاركة، وفيه المُغالبة أيضاً، ومنه ما جاء في الحديث الشريف: ((عن جابر بن عبد الله الأنصاري أنّه كان يسير على جملٍ له قد أعيا فأراد أن يُسَيِّبَهُ قال: فلحقني النّبي(صلى الله عليه وسلّم) فدعا لي، و ضربهُ فسار سيراً لم يسرْ مثلَه، قال: بِعْنِيه بِوُقِيَّة، قُلْتُ: لا، ثُمَّ قال: بِعْنِيه فبعتُهُ بِوُقِيَّة، واستثنيت عليه حُملانَه إلى أهلي، فلمَّا بَلَغْتُ أتيته بالجمل، فنقَّدني ثمنَه، ثُمَّ رجعْتُ، فأرسلَ في أثري، فقال: أتراني ماكستُكَ لآخذ جملَكَ، خذْ جملَكَ، ودراهمَك فهو لك))[٣٩]، و في رواية أخرى: ((فهما لك))[٤٠].

ففي الحديث كلمة (مَاْكَسَ) التي تُلفتُ النَّظر إلى:

الأوّل: أصلها (مَكَسَ): (فَعَلَ) وهو في اللسان من: ((المَكْس: الجباية: مَكَسَهُ يَمْكِسُهُ مَكْساً... والمَكْسُ: دراهم كان تُؤخذ من بائع السّلع في الأسواق في الجاهليّة... و المُماكسة في البيع: انتقاص الثّمن، واستحطاطه، والمنابذة بين المتبايعين))[٤١]، ومع صيغة(فَاْعَل) من سياق الحديث، مع ما في الحدّ اللغوي لـ: (مَكَس) نحصل على:

الثّاني: إنّ كلمة (مَاْكَس) تعني محاولة المشتري جعل البائع ينقص من ثمن المباع(الجمل)، وهذا الاتفاق

في المعاملة يُمكن أنْ يُطلق عليه: (المساومة، أو المماكسة) التي هي جانب من جوانب المشاركة ؛لكنّها المشاركة القاصرة، أي: مراد المشتري(النّبي)(صلى الله عليه وآله وسلّم) وهو(فاعِل مَاْكَسَ)، من تحقيق حدث الفعل بنقصان الثّمن ــ بحسب الموروث اللغوي ــ وفي المقابل توجد ممانعة البائع (مفعول مَاْكَس) في حدث الشّراء وهو (جابر بن عبد الله الأنصاري(ت: ٧٤، أو ٧٧ هـ).

الثالث: نعلم احتفاظ الصّيغة الصّرفيّة(فَاْعَل) ــ بهذا المقام ــ بحُسن أدائها، وقيمتها الصّرفيّة الأساسيّة في محاولة تحقيق الفعل من جانبين، أي: المدافعة بين الطّرفين.

الرابع: التّنبه على مابين الصّيغ، والتّصريف ــ في قوانينه النّظريّة، والتّطبيقيّة ــ من فرق يشبه النّسبة ما بينهما من لُحمة، ونسبة تلمسها كثيراً في دلالات الأبنية، فكلا الجانبين: (فَعَلَ، و فَاْعَلَ)، يتحدّث عن حدث الأفعال ؛ و لكنّ الاستعمال هو الذي يفرّق بينهما بزيادة الألف في الرّسم، واللفظ المؤدّي لاختلاف المعنى أيضاً.

***المعاني الثانويّة بالمجاز والاستعمال:**

ضمن سياق الاستعمال تكتسب (فَاْعَلَ) دلالات مجازيّة بانتقال دلالة اللفظ من المعنى الذي وضع له لمعنى جديد لعلاقة مسوّغة، وتختلف في جوهرها عن المجاز من ثباتها بالاستعمال، الأمر الذي نجده في المجاز و شواهده كثيرة ــ سيأتي بيانها لاحقاً ــ إذ تبدو واضحة في مقارنة[٤٢] قولينا: (سَابَقَ زيدٌ عمراً)، و(مَاْكَسَ زيدٌ عمراً).

فالمثالان متفقان في صيغة (فَاْعَلَ)، والمعنى مختلف في أصل التّركيب، إذ نلحظ هدف الفعل(سَابَق)، و موضوعه هو(عمر) بأن يسبق زيدٌ عمراً، أو أنّ عمراً يسبق زيداً. و في (مَاْكَس) فإنّ الهدف: (الثّمن)الواقع بين المشتري(زيد)، والبائع(عمر)، أي: محاولة زيد انتقاص الثمن من عمر، وهو موضوع الحدث الذي لم يُذكر في السياق الدّاخلي للجملة، إذ يُفهم من: (التّركيب، والظروف المحيطة بالنّصّ، فضلاً عن الصّيغة الصّرفيّة)أنّ حدوث تحوّل المعنى في المثال الآخر، وهو ما يُطلق عليه ابن جني: (المجاز التّعويضي)، وهو تحوّل الجمل بإقامة كلمة مقام أخرى[٤٣] والمتعارف منها:

أ- إقامة المصدر مقام الآخر، قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ... ﴾[٤٤]، و تقديره: فاضربوا الرّقاب وقت ملاقاتكم العدو، و(ضَرْب) مفعول مطلق لفعل محذوف.

ب- إقامة الفاعل مقام المصدر، قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ۝﴾[٤٥]،أي: تكذيب. وفيها أنّ يقوم مقام المصدر: (كَذَب، يَكْذِبُ، كَذِبَاً، أو تَكْذِيْب)، (كَاْذِبُ) ناب عن: (كَذِبَاً، أو تَكْذِيْب)، و وهو رأي، والآخر: أنّ (كَاْذِبَة)مصدرها بلفظ اسم الفاعل بمعنى الكذب[٤٦]. ونظيرها قوله تعالى: ﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنْ بَاقِيَةٍ ۝﴾[47].

ت- إقامة المفعول مقام الفاعل[48]، قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا ۝﴾[٤٩]، أي: ساتراً لكَ عنهم يا رسول الله، فلا يرونكَ من الذين حاولوا الفتك بكَ، أو تبقى على حالها(مستُورًا)، فلا تقدير فيها لوقوعها

نعتاً لـ(حِجَابًا)، أو تكون (مَّسْتُورًا) على بابه فهو لا يُرى فيكون مستوراً[٥٠]. و نظيرها قوله تعالى: ﴿بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ۝﴾[٥١].

هذا النّوع من المجاز تكون فيه الغلبة لأخذ عمدة فضلة من عمدة غيرها، وهذه الفضلة المأخوذة ؛إمّا: (واصفة، أو حاليّة)؛حتّى تقع عندنا المعاوضة بهذا النّوع من التّراكيب الذي تفرضه الصيغة الصّرفية، وتغير المعنى، مع هذا نجد موضوع الحدث في المثال الآخر: (مَاكَسَ زيدٌ عمراً)، هو (الثّمن).

إنّ الشّواهد التي اختلف فيها مفعول الصّيغة (فَاْعَل) عن الصّيغة الأصليّة كثيرة في اللغة العربيّة؛ ولا سيما في الاستعمالات: (الفقهيّة، والصّناعيّة العلميّة)، وهي:

- **الاستعمالات الفقهيّة**:وهي كثيرة، منها:

١- عن ابن عمر: ((أنّ رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) عَامَلَ أهل خيبر بشطرِ ما يخرج منها من تمرٍ، أو زَرْعٍ))(٥٢)، وعنه أيضاً: ((قال لمّا فُتحتْ خيبر سألت يهودُ(٥٣)رسولَ الله (صلى الله عليه وسلّم) أنْ يُقِرّهم فيها على أنْ يعملُوا على نصف ما خرجَ منها من التمر، والزّرع، فقال رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم): أُقِرُّكم فيها على ذلك ما شئنا، ثُمَّ ساق الحديث.))(٥٤). وفيه كلمة (عَامَل) من الفعل: (عَمَل) الواقع فيها:

الأوّل: في معنى الجملة نجد الكلمات: (عَامَل، الرّسولُ، أهلَ خيبر). فالفعل (عَامَل)، الفاعل (الرسول)، والمفعول(أهل خيبر)، مع أنّ الجملة اسميّة.

الآخر: إنّ مفعول (عَامَل) يُخالف مفعول(عَمَل) فـ(أهل خيبر)لـ(عَامَل)، و(الأرض) لـ(عَمَل)، وفيه يقع العدول الدّلالي في المفعول الحقيقي(الأرض) إلى المفعول المجازي(أهل خيبر) اللذين هما الفاعل الحقيقي لفعل (عمل الأرض)، والمفعول ضمناً لـ(عامَل) بين الطرف الثاني:

(المقابل، أو المفاوض)، مع الطرف الأوّل(الرسول) (صلّى الله عليه وآله وسلّم)؛فضلاً عن وقوع الفعل الحقيقي(عمل الأرض) من جانبٍ واحدٍ حين التحقق، وإن كان بين الطرفين: (الرسول، وأهل خيبر) مواضعة، واتفاق.

ويشبه ذلك ما نُقل في الأثر: ((كان عمر إذا صالح قوماً اشترط عليهم أنْ يُؤدُّوا من الخراج...))(٥٥).

فكلمة (صَالَحَ) توقع الاتفاق بين طرفي الحدث (عمر، والقوم) في هذه المادّة (صلح)، وبهذه الصيغة (صَالَحَ)؛ ولا سيما أنّ معنى المدافعة، والمغالبة، أي: (التعدية القاصرة) لا توجد. بين الطرفين.

٢ ــ يُشارك (فَاْعَل) في العدول الدلالي صيغة (مُفَاْعَلَة) التي قال فيها سيبويه: ((وأمّا فَاْعَلْتُ فإنّ المصدرَ منه لا يتكسّر أبداً(مُفَاْعَلَة)، وجعلوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أوّل حرف منه، والهاء عوضاً من الألف التي قبل آخر حرف، و ذلك قولك: جَالَسْتُهُ مُجَالَسَةً، وقَاْعَدْتُهُ مُقَاْعَدَةً، و شَارَبْتُهُ مُشَارَبَةً و جاء كالمفعول لنّ المصدر مفعول))[٥٦].

وهذ الصيغة برأي سيبويه وقع فيها تعويض صرفيّ، لكنّها في نظر المحدثين صيغة مزيدة بلا تعويض، و زيادتها بالميم أوّلاً[٥٧] و برأي سيبويه، والمحدثين ؛فإنّها تدلُّ على المشاركة ــ في الأصل ــ الواقعة بين طرفين لإتمام معنى الحدث و منه في الاستعمالات الفقهيّة: ((عن أبي هريرة أنّ رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) نهى عن المُلامَسة،

والمُنابذة))[٥٨]، وعنه أيضاً: ((أنّه قال: عن بيعتين: المُلامسَة، والمُنَابذة، أمّا المُلامسَة فأنْ يلمسَ كلُّ واحدٍ منهما ثوبَ صاحبه بغير تأمّلٍ، والمُنابذةُ أنْ ينبذ كلُّ واحدٍ منهما ثوبَه إلى الآخر، ولم ينظر واحدٌ منهما إلى ثوب صاحبه))[٥٩]، وعن: ((أبي سعيد الخدري قال: نهانا رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) عن بيعتين، ولِبستين، نهى عن المُلامَسة، والمُنابذة في البيع، والمُلامسة لمس الرجل ثوبَ الآخر بيده بالليل، أو النّهار، ولا يقبله إلّا بذلك، والمُنابذة أنْ ينبذَ الرجلُ إلى الرجلِ ثوبَه، ويبذَ الآخر إليه، و يكون ذلك بيعهما من غير نَظَرٍ، ولا تَراضٍ))[٦٠].

في هذا النّص نجد (المُلامسة، والمُنابذة) لا تُفيد المُفَاعَلَة بمعنى المُشاركة فيها بين الطرفين: الجاعلة للفاعل مفعولاً، وللمفعول فاعلاً؛بل المفعول في: (لامَس)، و(نابَذ) هو موجود خارجيّ يُفهم من السياق وهو (الثّوب)، فلا يُفهم من البناء الصّرفي سواء في (فَاعَلَ، مُفَاعَلَة) كانا، بمعنى آخر: وجود اختلاف للقيمة الاصطلاحيّة في اللفظ عن الدلاليّة الاصطلاحيّة للقالب الصرفي المسبوك فيه.

٣- عن: ((ثابت بن الضّحاك أنّ رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) نهى عن المُزَارَعة، وفي رواية ابن أبي شيبة نهى عنها. وقال: سألتُ ابن معقلٍ، و لم يُسمِّ عبد الله. و حدّثنا إسحاق بن منصور أخبرنا يحيى بن حمّاد أخبرنا... قال: دخلنا على عبد الله بن معقل، فسألناه عن المُزَارَعة، فقال: زعم ثابت أنّ رسول الله(صلّى الله عليه وسلّم) نهى عن المُزَارَعة، و أقرّ المؤاجَرَة، وقال: لا بأس بها))[٦١]

وهنا كلمة (المُزَارَعَة) تحتاج لجانبين:

- مُؤَاجَرَة الأرض.
- الأرض المأجورة.

من هذا يمكن أن نعرف أنّ (المُزَارَعَة) = (مأجورة الأرض) تقع فيها المزارعة القائمة على فعل المزارعة في الأرض، فنقول: (زَارَعَ زيدٌ الأرضَ).

فالطرف الأوّل: زيد. وهو من قام بالزرع. والطرف الآخر: الأرض و هي المزروع فيها، فيقع فيها حدث الزراعة.

على هذا الأمر لا توجد مشاركة بين الطرفين ؛ لانعدام وقوع الطرف الأوّل(زيد)، وهو الفاعل بدلاً من الطرف الآخر(الأرض)، وهي المفعول في الوظيفة النحويّة، والمعنويّة؛فلا نقول: (زَارَعَ الأرضُ زيداً). فلا تقع حينها التّعدية القاصرة، ولا المشاركة. فتكون المُزارعة هنا من طرفٍ واحد وهو مَن يقوم بحدثها فعلى (فَاعَلَ) =(زَارَعَ)، و (مُفَاعَلَة) = (مُزَارَعَة) الحدث كائن من طرفٍ واحدٍ.

من هذا يمكن القول أنّ التوسع الاشتقاقي هنا يكون بأصل الصيغة المشتقّة(مُفَاعَلَة)، وهكذا يتّسع الجهاز التوليدي في اللغة العربيّة مغنياً حاجة المتكلّم من المفردات الجديدة، فلم تقتصر اللغة حينها على الاشتقاق من الأصول الثُّلاثيّة؛بل عمدت إلى أسماء الجواهر، أو الأعيان فاشتقّ منها الفعل، وما يتصرّف منه بعد ردّها إلى أصولٍ ثُلاثيّة، أو رباعيّة ملحقة بالثُّلاثي، وهو جانب من جوانب تطوّر اللغة.

هذه العلاقة الدّلاليّة، والمعجميّة بين الطرائق المذكورة آنفاً هي التي تُفسّر الانتقال بطريق المجاز المرسل للمعاوضة أوّلاً بين جذر الفعل الثُّلاثي الدّال على الزرع(عمل الزرع)، أو اسم المكان (الأرض)، وبين الجذر(زَارَع) الذي تتفرع عنه(المُزَارعة).

- **الاستعمالات العلميّة الصناعيّة:**

أوفى حقّها رأي د. شوقي ضيف في كلمتي: (مُعَاوَقَة، و مُحَاثَّة) من مصطلحات الفيزيقا للدلالة على أصل الفعل منها بالتوالي، أو التتابع في الحدث طالباً بذلك إقرار قياسيّتها لتخرج من معنى المشاركة(المعنى الأصل) إلى معانٍ أخرى مقرّرة؛إذ يقول: ((ولمّا كانت لجنة الفيزيقا بالمجمع في حاجة إلى استخدام كلمتي(المُعَاوَقَة، المُحَاثَّة)بمعنى تتابع الإعاقة، والحث. وكان المجمع قد أجاز من قبل قياسيّة فَعَّل للدلالة على التّكثير، والمبالغة، وقياسيّة استَفْعَلَ للدلالة على الطلب، والصّيرورة، وقياسيّة صيغة تَفَاْعَل للدلالة على المساواة و الاشتراك، والتماثل فإنّي أرى قياسيّة فَاْعَلَ للدلالة على المتابعة، والموالاة لشدّة حاجة لجنة الفيزيقا إليها في كلمات أخرى كثيرة تقترحها مثل: مُوَاْسَعَة من واسع، ومُقَاْصَرَة من قَاْصر...))[٦٢]

٤. **(فُعَالَة) في العربيّة.**

صيغةٌ تُشاطر (فَاْعَل، و مصدرها مُفَاْعَلَة) في المعنى الأصل، وفيما يحدثه المجاز من المعاني الأخرى فيها. وهي في أصلها ثُلاثيّة و بإطالة حركة عينها، مع زيادة تاءٍ في آخرها[٦٣] تقع ــ باختلاف الحركات عن الأصل ــ (فعالة) بتثليث فائها، وتكون مرّة في استعمالها للدلالة على الاسم من:

- فُعَالَة(بضمّ الفاء): ذُؤَابَة.
- فَعَالَة(بفتح الفاء): حَمَاْمَة.
- فِعَالَة(بكسر الفاء): رِسَالَة[٦٤].

وأُخرى للدلالة على المصدر[٦٥]. فإن وقعت مكسورة الفاء(فِعَالَة) كانت في الصّناعات من: التِّجَارَة، النِّجَارَة[٦٦]، وإن جاءت مفتوحة الفاء كانت في الخصال، والصّفات من الأشياء، مثل: ((وَسُمَ: وَسَاْمَة، و قَبُحَ قَبُوْحَة))[٦٧]، أو تأتي مضمومة – وهي موطن البحث هنا – قال سيبويه: ((ومثل هذا ما يكون معناه نحو معنى الفُضَاْلَة، وذلك نحو: القُلَاْمَة، و القُوَاْرِضَة، والقُرَاْضَة، و النُّفَاْيَة، و الحُسَاْلَة، و الكُسَاْحة، والجُرَاْمَة، وهو ما يُصرم من النّخل، والحُثَالة، فجاء هذا على بناءٍ واحد لمّا تقاربت معانيه، ونحو ممّا ذكرنا: العُمَالة، و الخُبَاْسة، وإنّما هو جزاء ما فعلتَ والظُّلَامَة نحوها))[٦٨].

ومقصود سيبويه فيها أنّ معناها يأتي في فضلات الأشياء، أي: المتبقّي منها[٦٩]. أمّا المعاني الخارجيّة منها، فتكون بالمجاز، أو التّوسع الدلالي في الحقل الدلالي، وهي:

*** معانٍ لها مدلول مناسب بالعلاقة مع الوضع:**

لكلّ صيغة وضع أصلي، واستعمال، وهذا المدلول يكون مناسباً للوضع الأصلي الذي وضعت له بالاستعمال؛إذ تبقى هذه الصيغة (فُعَالَة) على حالها في البناء، والحركات والسّكنات. ولا يكون مدلولها للفضلات من الشيء؛بل توجد علاقة بينها في الحقل الدلالي[٧٠]، بمعنى آخر: إنّها تختلف عن معناها الأصلي الذي صارت فيه، وهي:

أوّلاً: تشتمل على سمة القطع المعروفة بانتهاء الطرف إلى الشيء المقطوع[٧١]، وهي المشار إليها بالفعل(قطع)، أو أحد الأفعال المشاركة لها في الحقل الدلالي، إذ تظهر هذه السمة في الجذر الذي صيغ منه اللفظ نفسه، أو تستفاد من سياق الكلام، ومنها:

١- (الجُرَاْشَة): ((مثل المُشَاْطَة، النُّحَاتَة، و جَرَشَ رأسَه بالمشط، وجرّشَه إذا حكّهُ حتّى تستبين هبرِيَتَه، وجُرَاْشَةُ الرأس، ما سقط منه إذا جُرِشَ بمُشْطٍ...))[٧٢].

٢ – (الحُسَافَةُ): ((ما يتناثر من التمر الفاسد، أو بقيّة قشوره...))[٧٣]، أو: ((فلان ما يُعطي من البُرّ إلّا نُسَافَتَه ومن التمر إلّا حُسَافَتُهُ...))[٧٤]

٣– (الحُذَالَة): من الحذل((حُمرَةٌ و انسلاقٌ و سَيَلانُ دفع، و انسلاقها: حُمْرَةٌ تعتريها... و الحُذَالَةُ صَمْغَةٌ حمراء فيها والحذلُ... و الحُـذَالُ و الحُذَالَةُ: مستدار ذيل القميص))[٧٥]

ثانياً: وسمتها الطرح من الفعل(طَرَحَ)، أو الأفعال التي تتلاقى في الدلالة العامّة معه، ومنها:

١ – (الحُذَافَةُ): من(الحَذْف)في: ((ما حذفته من الشيء، فطرحته، و الحُذَافَةُ من الشيء: السير منه))[٧٦]، وفيه أيضاً: ((حذَفَ ذَنَبَ فرسِه إذا قطَعَ طرفَه... ومن المجاز: حَذَفَهُ بجائزة: وصلَه بها وما في حله حُذَافَةٌ أي شيء يسير من طعام غيره، وهي ما حُذِفَ من وسائط الأديم، وما أشبهه، وتقول: أكل فما أبقى حُذَافَة و شرب فما ترك شُفَافَة))[٧٧]

٢ – (الخُرَافَةُ): من(خرف)وهو: ((فساد الفعل من الكبر، أو الخروفة النخلة، والخَرِيفَة النّخلة التي تُعزل للخُرفَة، و الخُرافَة: ما خُرِفَ من النّخل))[٧٨]، بمعنى اجتبائها[٧٩].

ثالثاً: و فيها معنى الفضلة، و قرابة دلالاتها من الفعل(بقي)، وما يشتقّ منها لفظيّاً، ومعنويّاً الدّالة على القليل، واليسير، ومنها:

١– (الجُذَامَةُ): ((مابقي من الزّرع بعد الحصاد))[٨٠]، وفي المجاز: ((جَذَمَ الحبلَ: فانجذَمَ: وهو سرعة القطع، و رأيتُ في يده جِذْمَة: حبل: قطعة منه... ومن المجاز: انْجَذَمَ الحبلُ بينهما إذا تصارما و نَوىً جذُومٌ قطوعٌ بين الأحبّة و أجذَمَ عن الأمر: أقلعَ))[٨١].

٢– (الخُصَاصَةُ): ((ما بقي من الكرم بعد قِطافِه العُنَيقيد الصغير ههنا و آخر ههنا))[٨٢].

٣– (النُّسَافَةُ): ((ما سقط من الشيء ينسفه))[٨٣]، ويقال فيها: ((نسفَتِ الريحُ التُّراب))[٨٤].

رابعاً: السمة الدّالة عليها هي: ((الانتقاء))، وتدلُّ عليها ألفاظ مشتقّة من الأفعال: ((استلَّ من، خلص من،...))، ومنها:

١– (السُّلَالَةُ): ((ما استلّ منه، و النّطفة سُلالةُ الإنسان...))[٨٥].

٢– (السُّلَاتَةُ): ((ما يُؤخذ بالإصبع من جوانب القصعة لتنظف..))[٨٦].

٣– (الخُلَاصَةُ): ((ما خلص من السّمنِ، ثُمَّ أطلق على غيره...))[٨٧]توسّعاً دلاليّاً.

نلمس بهذه الترجمة المعجميّة العدول في الصيغ المفضي أحياناً إلى معانٍ متضادّة، فبين سمة (القطع، والطرح، والفضلة، والانتقاء) قرابة دلاليّة حينما يصير الطرح من قبيل الفضلات المرذولة التي يحسن التّخلّص منها، أو تكون البقيّة ممّا يستبقى، أو يُستصفى لجودته، أو لمزية فيه.

*** معانٍ لها مدلول مناسب في الاستعمال:**

١– (الجُزَارَة): ((بالضمّ ما يأخذ الجزّار من الذبيحة عن أُجرته فمنع أنْ يُؤخذ من الضّحية جزء مقابل الأجرة))[٨٨]. و تقابل ما يأخذ العامل في: (عُمَالَتِه)، وفيه أيضاً جزْرُ الماء الانفراج و الانحسار[٨٩].

٢– (الجُعَالَةُ): ((بالفتح: الرشوة عن اللحياني أيضاً، وخُصَّ مرّة بالجُعَالَة ما يُجعلُ للغازي، وذلك إذا وجب على الإنسان غزوٌ فجعل مكانه رجلاً آخر يُجعل يشترطه...))[٩٠]. و فيه:

((جعل الله الظلمات والنور: خلقهما، وأعطى العامل جُعلَهُ و جِعَالَتَه و جَعَالَتَهُ و جَعِيلَتَهُ أي: أجرَه. و أعطى العمَّال جِعَالاتِهم و جَعَائِلِهم... ومن المجاز: سَلَكَ به جُعَلَهُ إذا لزمه أمرٌ مكروهٌ))[٩١].

٣- (العُرَاْصَة): ((الهدية يهديها الرجلُ إذا قدِمَ من السّفر))[٩٢].

٤- (العُمَاْرَة): ((أُجرَةُ العِمَاْرَة، و أعمر عليه أعناه))[٩٣].

في هذا التقارب المعنوي نلمس تطوّراً، و توسّعاً دلالياً؛و هذا يختلف عمّا سبق فيما: (لها مدلول مناسب بالعلاقة مع الوضع الأصلي)؛ إذ لا علاقة بين: (الجُعَالَة، والعُمَاْرَة) تربطهما، و كذلك الحال في: (جَزَرَ): أطراف ما يجزر، أي: اليدان، و الرجلان؛ إذ تُمثّل هذه الأطراف أجرة عمل الجزارة، فهي كل ما يُعطى للجزّار، مع بقاء سمتها(الأجرة).

هذا التطوّر في دلالة اللفظ المقترن بتطوّر الصيغة التي سبك فيها؛فلمّا خبت السمة المحيلة على الحقل الدلال: (جزر: جُزَاْرَة)، و رجحت السمة الدّالة على الأجرة؛حتّى بدت(فُعَالَة) هاهنا لا تفيد معنى الأجرة، وهو نقل من حقلٍ دلالي(الفضلات) إلى آخر: (يفيد الأجرة)و إن لم تكن له علاقة بالجزر، فجعلت (جُعَالَة) لما يُعطى لعامل إذا حارب، و(عُمَاْرَة)أجرة العمارة،...

كلُّ هذا يجري بالتّداول، و الاستعمال الذي يُفضي إلى تطور الصيغة الصرفيّة المبنيّة عليها هذه الألفاظ، وهو دليل للتفاعل المستمر بين اللسان، والكلام[٩٤]. نعرف من هذا أنّ (فُعَالَة) في الغالب تدلُّ على معانٍ حسّيّة، وبالتوسّع الدّلالي تعطي معنى مجرّداً، مع عدم اطّراد المعنى المجرد في الاستعمال. و قد أُهمل إهمالاً كبيراً في اللغة العربيّة المعاصرة ؛بسبب وثوب ألفاظ مركّبة بدلاً عنها مبدوءة بـ(أجرة)، من: (أُجرة العامل، و أُجرة الصبَّاغ، و أُجرة الخبَّاز، و أُجرةالبنّاء،...).

لذا نجد في حيازة الطاقات المجازيّة في اللغة العربيّة مزايا كثيرة منها، أو أبسطها:

توفير الجهد للمتكلّم (مستعمل اللغة) الذي يعفيه من مشقّة صوغ كلمات جديدة بقواعد الاشتقاق المعروفة، مع عدم تحميل النظام الاشتقاقي الصّرفي نفسه بما لا يطيق؛ولاسيما أنّ الصيغ و الأوزان الصرفيّة محدودة جدّاً إذا نظرنا إلى حاجاتنا الاصطلاحيّة المعجميّة، مع كثرة ما يُستعمل الآن من اللغة، فهو من السّماع لا القياس الذي يُمثّل القواعد في المدوّنة اللغويّة، لهذا:

نستطيع اختيار الطاقات المجازيّة للغة؛إذ تُغني في كثيرٍ من الأحوال عن اصطناع صيغٍ، وأوزانٍ جديدةٍ بطريقة آليّة، أي: دون وجود علاقة دلاليّة مع ما هو موجود في اللغة؛بحيث يُقاس الفرع على الأصل من مثل: (((تَفَعلَوْتُ) للدلالة على الذي يتّصف بالشيء عند حدوث الحادث فقط، مثل: (تَرَغْمَوْتُ) للذي لا يُرغم إلّا عند اليأس، و(فَعلَوْتُ) للدلالة على الاستحالة من شيء إلى آخر، مثل: (فَلْزَوْتُ) لتحوّل المعادن إلى أشياء عضويّة))[٩٥].

الخاتمة:

حاولت هذه الدراسة دراسة جانب من جوانب اللغة، ألا وهو الصرف: نظريّاً، وتمرينياً؛ فكانت الدّراسة مُنصبّة على بيان تعدد المعنى بالاستعمال و قد خلصتُ إلى:

١. طاقات التّوليد في اللغة العربيّة واسعة، بفضل مرونتها، وطواعيّتها في النّظام

الصّرفي، وقدرة مفرداتها على مواكبة إحتياجات كل زمان.

٢. الاستفادة من الطاقات المجازيّة(الطاقات التّوليديّة) للغة يُوفّر الجهد للمتكلّم، و مستعمل اللغة الذي تعفيه من مشقّة صوغ كلمات جديدة عن طريق قواعد الاشتقاق المعقّدة.

٣. لا يُمثّل الوزن الصّرفي بناءً متكاملاً وحده ليُعتمد عليه في توليد المعاني؛بل يحتاج إلى السياق، و الاستعمال في بيان معانيه التي يضعها التركيب عليه.

الهوامش

(١) الخصائص: ٤٤٧/٢

(٢) يُنظر: التفكير اللغوي بين القديم و الجديد. د. كمال بشر: ٤٢١، و دراسات في العربيّة. قولفد يتريش فيشر: ١٦١

(٣) يُنظر: دراسات في فقه اللغة. د. صبحي الصّالح: ٣٢٩.

(٤) يُنظر: مناهج الدّرس النّحوي: ٥.

(٥) دراسات في العربيّة: ١٦٣.

(٦) يُنظر: الدراسات اللغويّة و الصّرفيّة في معجم مقاييس اللغة: ٩٣.

(٧) ينظر: الخصائص: ١٣٣/٢، ١٣٤، و الاشتقاق. ترزي: ١٥.

(٨) الصاحبي: ٣٣، و ينظر: المزهر: ٤٨٣/١.

(٩) ينظر: مناهج الدّرس النّحوي: ٢٣٧، و٢٣٨.

(١٠) ينظر: المصدر السابق: الصفحتان.

(١١) ينظر: أسرار البلاغة: ١٥، وما بعدها، دلائل الإعجاز: ٢٤، ٥٣، ٣٣٥.

(١٢) ينظر: قضايا لغويّة قرآنيّة. د. عبد الأمير كاظم زاهد: ٥٢، وما بعدها.

(١٣) ينظر: فقه اللغة و خصائص العربية. المبارك: ١٣٩.

(١٤) ينظر: الاشتقاق. ترزي: ٣ و ما بعدها إذ أبسط القول فيها كثيراً.

(١٥)المزهر: ٣٤٦/١.

(١٦)لاشتقاق. ترزي: ١٧، وما بعدها.

(١٧)ينظر: دراسات في فقه اللغة. د. صبحي الصّالح: ١٧٥.

(١٨)ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٢٩.

(١٩)الاشتقاق. ترزي: ٦٤، وما بعدها.

(٢٠)ينظر: تأصيل الجذور السّاميّة: ٢٢، ٢٥، ١٢٥.

(٢١)ينظر: اللغة العربية لغة العلوم: ٢٦٠.

(٢٢) الخصائص: ٣١٥/٢.

(٢٣)نظر: دراسات في العربيّة: ١٦٩.

(٢٤)ينظر: دراسات في فقه اللغة: ٣٢٨.

(٢٥)ينظر: دراسات في العربية: ١٧٦.

(٢٦)دلائل الإعجاز: ٤١.

(٢٧)الدراسات اللغوية و الصّرفية في معجم مقاييس اللغة: ٩٣.

(٢٨)ينظر: المعجم المفصّل في علم الصّرف: ٣١٦.

(٢٩)ينظر: التّطور النّحوي: ٩٢، و الاشتقاق. ترزي: ٢٩.

(٣٠)الكتاب: ٢٤٩/٤.

(٣١)المصدر السّابق: ٢٤٩/٤، وينظر: المقتضب. تح: عضيمة: ٧٢/١.

(٣٢)ينظر: المصدر السّابق: ١٠٣/٢.

(٣٣)التوبة: ٣٠، و المنافقون: ٤.
(٣٤)الأعراف: ١٤٢.
(٣٥)مجالس ثعلب: المسألة الرابعة: القسم الثاني /٨٨.
(٣٦)ينظر: أدب الكاتب. ابن قتيبة: ٣٥٧.
(٣٧)ينظر: دراسات في فقه اللغة. د. صبحي الصّالح: ٣٣٧.
(٣٨)آل عمران: ١٩٥.
(٣٩)الجامع الصحيح. مسلم النيسابوري(دار الفكر. بيروت. لبنان): ٥١/٥.
(٤٠)صحيح ابن حبان. أحمد الطبراني(٣٦٠، دار الكتب العلمية، ١٩٩٢): ٤٥/١٤.
(٤١)لسان العرب: ٢٦٥/٦، وينظر: مقاييس اللغة: ٣٤٥/٥، ٣٤٦.
(٤٢)ينظر: تأصيل الجذور السامية: ١٣٦.
(٤٣)ينظر: الخصائص: ٢٧٣/٢، ٣٦٠، والمزهر: ٨٩/٢.
(٤٤)محمّد: ٤.
(٤٥) الواقعة: ٢.
(٤٦) ينظر: الصاحبي: ٣٩٤، و إعراب القرآن الكريم. الدرويش: ٣٩٣/٧.
(٤٧) الحاقّة: ٨.
(٤٨) ينظر: المعجم المفصّل في علم الصّرف: ٣٧٩.
(٤٩)الإسراء: ٤٥.
(٥٠)ينظر: الصاحبي: ٣٩٦، و إعراب القرآن الكريم. الدرويش: ٣٦٩/٤.
(٥١)القلم: ٦.
(٥٢)صحيح مسلم بشرح النّووي: ٢٠٨/١٠.
(٥٣)الأبين: (سألت يهود خيبر، أو سألت اليهود).
(٥٤)المصدر السابق.
(٥٥)كتاب الخراج. لأبي يوسف: ٣٩.
(٥٦)الكتاب: ٨٠/٤، وينظر: المقتضب: ٧٢/١، و٩٧، و شرح الشافية. الرضي: ٩٨/١، ٩٩.
(٥٧)ينظر: المعجم المفصّل في علم الصرف: ٣٧٣.
(٥٨)صحيح مسلم بشرح النووي: ١٥٥/١٠.
(٥٩)المصدر نفسه: ١٥٥/١٠.
(٦٠) المصدر نفسه: ١٥٥/١٠.
(٦١)صحيح مسلم بشرح النووي: ٢٠٦/١٠، ٢٠٧.
(٦٢)يتسيرات لغويّة: ١٤٩.
(٦٣)ينظر: المقرّب: ٥٠٦ن ومعاني الأبنية: ٦٩، ٧٠.
(٦٤)ينظر: الكتاب: ٦١١/٣.
(٦٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٠/٤، وما بعدها.
(٦٦)ينظر: الصاحبي: ٣٧٥، و المعجم المفصّل في علوم اللغة: ٦٦/٢.
(٦٧)ينظر: الكتاب: ٢٨/٤، و المخصّص: ١٥٢/١.
(٦٨)الكتاب: ١٣/٤، و ينظر: شرح الشافية (الرضي): ١٥٥/١.
(٦٩)ينظر: دراسا ت في فقه اللغة. صبحي الصالح: ٣٣٨، و ينظر: معاني الأبنية: ٧٠، ٦٩.
(٧٠)ينظر: الزوائد في الصيغ في اللغة العربية في الأسماء: ١١٧.
(٧١)ينظر: الصحاح: ١٢٦٦/٣ وما بعدها.
(٧٢) لسان العرب: ٣٢٧/٦.
(٧٣) المصدر السابق: ٥٦/٩، و٥٧.
(٧٤) أساس البلاغة: ١٢٦.
(٧٥) لسان العرب: ١٧٩/١١.

(٧٦) المصدر السابق: ٤٩/٩.
(٧٧) أساس البلاغة: ١١٨.
(٧٨)لسان العرب: ٦٧/٩، ٧٧.
(٧٩) أساس البلاغة: ١٥٩.
(٨٠) لسان العرب: ١٠٣/١٢.
(٨١) أساس البلاغة: ٨٦، ٨٧.
(٨٢) لسان العرب: ٢٩/٧.
(٨٣) المصدر السابق: ٣٩١/٩
(٨٤) أساس البلاغة: ٦٣.
(٨٥)لسان العرب: ٤٠٥/١١، وأساس البلاغة: ٣٠٥، ٣٠٦.
(٨٦) لسان العرب: ٤٠٥/١١، وأساس البلاغة: ٣٠٤.
(٨٧) لسان العرب: ٣٠/٧.
(٨٨)لسان العرب: ١٥٧/٤.
(٨٩)ينظر: أساس البلاغة: ٩١
(٩٠)لسان العرب: ١٣٣/١١.
(٩١)أساس البلاغة: ٩٥.
(٩٢)لسان العرب: ١٩٩/٧.
(٩٣)المصدر السابق: ٦٩٥/٤، وينظر: المحكم و المحيط الأعظم: ٦١/٢.
(٩٤)ينظر: أسس علم اللغة. ماريوباي: ٤٠ و ما بعدها.
(٩٥)فقه اللغة. د. صبحي الصالح: ٣٤٠، ٣٤١.

المصادر و المراجع

- القرآن الكريم.
- الكتب المطبوعة:

* أدب الكاتب. لأبي محمد عبد الله مسلم بن قتيبة(ت: ٢٧٦هـ). تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. (ط١. مط: السعادة. مصر. ١٩٦٣م).
* أساس البلاغة. أبي القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري(ت: ٥٣٨هـ). (دار صادر. بيروت. ١٩٧٩).
* أسرار البلاغة في علم البيان. عبد القاهر الجرجاني(٤٧١هـ). تح: محمد رشيد رضا. (ط١. دار الكتب العلميّة. بيروت. لبنان. ١٩٨٨م).
* أسس علم اللغة. ماريوباي. تر: د. أحمد مختار عمر. (ط٣. عالم الكتب. ١٩٨١م).
* الاشتقاق. فؤاد حنّا ترزي. جامعة بيروت الأمريكيّة
* إعراب القرآن الكريم. محمود الدرويش(ط٢. مط: سليمان زاده. إيران. ١٤٢٨هـ).
* الإنصاف في مسائل الخلاف. لأبي البركات عبد الرحمن الأنبا ري(ت: ٥٧٧هـ)
. تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. (ط٢. مط: السعادة. مصر. ١٩٥٥م).
* تأصيل الجذور الساميّة وأثره في بناء معجم عربي حديث. د. حسام قدّوري عبد. (ط١. لبنان. ٢٠٠٧م).
*التطوّر النحوي للغة العربيّة. المستشرق الألماني برجستراسر. تر: د. رمضان عبد التّواب. (مكتبة الخانجي. القاهرة. ١٩٨٢م).
*التفكير اللغوي بين القديم و الجديد. د. كمال بشر(دار غريب للطباعة. ٢٠٠٥م).
* الخصائص. لأبي الفتح عثمان بن جني(ت: ٣٩٢هـ). تح: محمد علي النجّار. (ط٢. مط: دار الهدى للطباعة والنّشر. بيروت. ١٩٥٢م).
* دراسات في العربيّة أصولها ــ مراحلها التاريخيّة ــ بنيتها ــ لهجاتها ــ علاقاتها بأخواتها الساميّات.

قولفديتريش فيشر. د. سعيد حسن بحيري. (ط١. مكتبة الأداب. القاهرة. ٢٠٠٦م).
* دراسات في فقه اللغة. د. صبحي الصالح. (دار العلم للملايين. بيروت. ١٩٨٣م).
* الدراسات اللغويّة، و الصرفيّة في معجم مقاييس اللغة. عمران عبد الكريم حزام
. رسالة ماجستير. كلية الآداب. جامعة بغداد. ١٩٨٨م).
* دلائل الإعجاز. عبد القاهر الجرجاني. تح: محمد رشيد رضا. (ط١. دار الكتب العلميّة. بيروت. لبنان. ١٩٨٨م).
* الزوائد في الصيغ في اللغة العربية في الأسماء. د. زين كامل الخويسكي. (دار المعرفة الجامعيّة. الإسكندرية. ١٩٨٥م).
* شرح شافية ابن الحاجب. رضي الدين الأستراباذي(ت: ٦٨٦هـ). تح: المحمدون
الثلاثة. (دارالكتب العلميّة. بيروت. لبنان. ٢٠٠٠م).
* الصاحبي في فقه اللغة و سنن العرب و كلامها. أحمد بن فارس (ت: ٣٩٥هـ).
تح: أحمد صقر. مط: الحلبي. القاهرة. ١٩٧٧م).
* الصحاح. إسماعيل بن حمّاد الجوهري (٣٩٨هـ) تح: أحمد عبد الغفور عطّار. (ط٤. دار العلم للملايين. ١٩٩٠م)
* صحيح ابن حبان. أبي القاسم سلمان بن أحمد الطبراني(ت: ٣٦٠هـ). (ط!. دارالكتب العلميّة. بيروت. لبنان. ١٩٩٢م).
* صحيح مسلم بشرح النووي (دار الفكر. بيروت. لبنان).
* كتاب الخراج لأبي يوسف(ت: ٨٠٣هـ)
* كتاب سيبويه. لأبي بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت: ١٨٠هـ). تح: عبد السلام محمد هارون. (مكتبة الخانجي. القاهرة. ١٩٨٦م).
*لسان العرب. محمد بن مكرّم بن منظور (ت: ٧١١هـ). (دار الكتب العلميّة. بيروت. ٢٠٠٣م).
* اللغة العربيّة لغة العلوم والتقنية. د. عبد الصبور شاهين(ط١. دار الإصلاح. الدمام. ١٩٨٣م)
* مجالس ثعلب. لأبي العباس أحمد بن ثعلب(ت: ٢٩١هـ). تح: عبد السلام محمد هارون.
(ط٣. مط: دار المعارف. القاهرة. ١٩٤٨م).
* المحكم والمحيط الأعظم. لأبي الحسن علي بن إسماعيل ابن سيدة(ت: ٤٥٨هـ)
. تح: د. عبد الحميد الهنداوي. (ط١. دار الكتب العلميّة. بيروت. لبنان. ٢٠٠٠م).
* المخصص. ابن سيدة. (ط١. مط: الأميرية. بولاق. ١٣١٦هـ).
* المزهر في علوم اللغة وأنواعها. جلال الدين السيوطي(ت: ٩١١هـ). تح: محمد أحمد
جاد المولى و آخرين. (دار إحياء الكتب العربية. صيدا بيروت. ١٩٨٦م).
* معاني الأبنية في العربيّة. د. فاضل السامرائي. (ط١. مط: كلية الآداب. جامعة الكويت. ١٩٨١) نسخة مكتبة اللغة العربيّة. بغداد. شارع المتنبي).
* المعجم المفصّل في علم الصرف. راجي الأسمر. (دار الكتب العلميّة. ١٩٧٧م).
*المعجم المفصل في علوم اللغة. د. محمد التونجي و راجي الأسمر. (ط١. دار الكتب العلميّة. بيروت. ٢٠٠١م).
*المعجم الفهرس لألفاظ القرآن. محمد فؤاد عبد الباقي. (ط٣. مط: الظهور. إيران

. ١٣٤٨هـ).
* مقاييس اللغة ابن فارس. تح: عبد السلام محمد هارون. (دار الفكر
*المقتضب. لأبي العباس المبرد (ت؛٢٨٥هـ). تح: عبد الخالق عضيمة. (ط١. مط: المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة. مصر. ١٨٦٣م).
*المقرّب. علي بن مؤمن ابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ). تح: فخر الدين قباوة. (ط٥. الدار العربية للكتاب. طرابلس. ١٩٨٣م).
* منهج الدرس النحوي في العالم العربي. د. عطا محمد موسى. (ط١. دار الإسراء للنشر . الأردن. ٢٠٠٢). نسخة مكتبة اللغة العربيّة. بغداد. شارع المتنبّي.

Abstract

IBn Jini (392H.) says: ((when metaphor is used frequently, it becomes areal convention)). Today metaphor economizes vertal effort exerted in generating Powers of Arabic lexis, especially, the semantic expansion by metaphor, the creative verbal generating. This study applies principles of a theory through which the forms of language( ) are investigated among theirgroup.

This reprentive modal shows the real meaning of association and metaphor and its mechanism of: (Use, in teraction , tenor and context) ;which changes meaning according to expressive needs. It is a semantic expausion that does not break the structure of a word , as the research shows, but associate one without changing the content. In other words, it is possible to re – use forms taken from content of language to ex press new meaning for the limitation of its meters towards what it needs.

For this reason , the research is based on generating systems referring to derivation which leads to the need of user then the forms chosen to show the effect of metaphor in Changing the required reference as a result of the great development in science , and technology ,with the complexity of concepts and modern denotations. Therefore, the research becomes based on a semantic derivational study that enhances the original situation of the stucturs and the effect of use in developing the forms of meaning with the presence of other meanings to enrich language with its means and enrich the speaker with language.